محرز نور الدين
المركز الجامعي سوق أهراس

صيد مريم
المركز الجامعي سوق أهراس

مداخلة بعنوان:

نظام الدفع الالكتروني و دوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر...

المقدمة :

تعتبر التجارة الالكترونية من أبرز التغيرات التي شهدها العالم خلال العقود الاخيرة ، فبتطور تكنولوجيات الاعلام و الاتصال و عولمة الانشطة التجارية و المالية أصبح اعتماد المبادلات التجارية في الجزائر ضرورة لا بد منها خاصة في ظل تزايد حجم المبادلات في هذا المجال على المستوى العالمي ، هذا بفضل توفر الظروف الملائمة من اعتماد البنوك و المؤسسات المالية لنظم الدفع الالكترونية في عملياتها بين البنكية و المؤسسات .و نظرا لكفاءة و سرعة العمليات التجارية التي تتم عبر الوسائط الالكترونية لا بد من اعتماد البنوك و المؤسسات الجزائرية على هذا النوع حتى تتمكن من مواكبة التطور التكنولوجي و الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها التجارة الالكترونية بل و أكثر من ذلك الاحتكاك بالمؤسسات الكبرى ، الا أن ذلك يتطلب تظافر الجهود بين مختلف المتدخلين أو المتعاملين في التجارة الالكترونية من بنوك ، مؤسسات و أفراد و لا بد من توفر الظروف الملائمة من خلال تدخل الدولة عن طريق الأطر التشريعية المنظمة لعمل التجارة الالكترونية و البنى التحتية الملائمة .

و لتشجيع و تطوير عمل التجارة الالكترونية في الجزائر لا بد من وجود نظام دفع الكتروني ذو كفاءة على الرغم من وجود بعض أدواته مثل بطاقات بنكية و بطاقات السحب .

و التساؤل الرئيسي الذي يمكن الاشارة اليه في هذا البحث هو : **ما مدى كفاءة نظام الدفع الالكتروني في تفعيل عمل التجارة الالكترونية ؟** و الذي سنجيب عنه من خلال هذه المقالة متطرقين فيها الى النظام النقدي الآلي ثم الاشارة الى مدى الترابط مابين النظام النقدي الالكتروني أو الآلي و التجارة الالكترونية

ثم أشرنا الى بعض الاقتراحات و التوصيات التي من شأنها توضيح النقائص التي يعاني منها النظام النقدي الجزائري و آليات التجارة الالكترونية .

أولا النظام النقدي الآلي:

1- مفهوم النظام النقدي الآلي:

لقد لعب التطور التكنولوجي دورا كبيرا في جميع نواحي الحياة، و خاصة منها الاقتصادية.فقد حدثت تطورات كبيرة في مجال الأجهزة و البرمجيات الخاصة باستعمال أدوات الدفع الحديثة، هذه التطورات التكنولوجية أدت إلى ظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية، أدوات الدفع الالكترونية....

هذا التطور الهائل في مجال أدوات الدفع الالكترونية أدى إلى زيادة سرعة المعاملات و سهولة تسوق الأفراد من خلال استعمال الانترنت. و بلا شك أن اقتصاد المعرفة أصبح اليوم يشكل الجزء الأكبر الوحيد في اقتصاد العالم الحديث، و خاصة و أنه يعتمد في عمله على الانترنت.

و هناك مبالغ ضخمة يتم استعمالها عن طريق هذا النظام الآلي.خاصة في الدول المتطورة.و مع الاعتماد المتزايد على نظام الإعلام الآلي في إدارة الأنشطة المالية و النقدية و التجارية أصبح من اللازم على الدول وضع نظام نقدي يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المتغيرات؛ من أجل تسهيل أكثر للنشاط التجاري الذي يعتمد بالأساس على النقود و التحولات الالكترونية للأموال. و الانتقال من الأنظمة النقدية التقليدية التي تعتمد بالأساس على النقود الورقية و المعدنية إلى نظام نقدي يعتمد بالأساس على وضع أسس للتعامل بالنقود الالكترونية في إطار المصرفية الالكترونية.

1- تعريف النظام النقدي الآلي:

نظرا لحداثة ظهور أدوات الدفع الالكترونية. فإنه لا يوجد هناك تعريف كاف و شاف وحتى تحديد أطر هذا النظام الآلي للتعامل بالأدوات النقدية الالكترونية.فهذا النظام لم تكتمل معالمه بعد. خاصة و أنه لم يتجاوز نسبة 30% من حجم المبادلات التي تتم وفق هذا النظام عبر اقتصاديات العالم مجمعة.كما أن نسبة تطبيقه تختلف من بلد للأخر؛ وهذا بحسب تطور الجهاز المصرفي و درجة الوعي لدى الأفراد.

فالنظام النقدي الآلي عبارة عن تلك الإجراءات و التنظيمات التي ترتب جانب من المعاملات النقدية لنوع جديد من النقود هي "النقود الالكترونية.[1]

كما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن نظام متعدد الاستعمال بحيث يكون تبادل النقود الإلكترونية في شكل عملات متعددة بشكل آمن و مضمون و لقد جاء النظام النقدي الإلكتروني كمحاولة جدية من أجل بناء نظام مالي الكتروني يعكس مصالح السلطات التنظيمية و الأنظمة المصرفية كما توجد عليه اليوم و الأسلوب السريع الذي يكون التقنية التي ستواصل التغيير. النظام عبارة عن الدعامة الأولى لتامين الدفع بالنقود الإلكترونية لكل من زبائن الدفع بالتجزئة و الدفع بالجملة. بعد أن عمل على تطوير العمل بالنظام النقدي الآلي منذ سنة 1991 تم منح براءة اختراع مهمتان إلى مصرف

---

[1]- محمود سحنون، دروس في الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات جامعة قسنطينة 2003 ، ص39

Citibank، و اللتان تغطيان النظام النقدي الآلي و النقود الإلكترونية سنة 1995 من طرف مكتب العلامة التجارية و براءة الاختراع الأمريكية.[2]

أن النقود في النظام النقدي الآلي يمكن أن تخلق عند الطلب من أي عملة و يتم سحبها من حساب الودائع تحت الطلب أو يتم السحب إلى حد معين من الائتمان مسموح به من طرف البنك،

و كل عملة يتم سحبها أو تحميلها تتم عليها عملية تدقيق الكتروني من طرف مصالح البنك المصدر، و النقود الالكترونية في هذا النظام يتم توزيعها أو تعويضها في المصرف نفسه أو انتقالها إلى مشترك أخر، كما أن قيمة النقد الإلكتروني مضمونة من طرف البنك المصدر.

إن احتمال الاستعمال غير المشروع لهذا النظام؛ لذلك صمم خصيصا يتضمن المبادئ الأساسية التالية: المنع و الكشف و الاحتواء، أي أن النظام النقدي الالكتروني يمنع من الدخول إليه إلا من خلال نظام البروتوكولات المشفرة و الحماية الطبيعية للوحدات النقدية، كما أنه كل عملية اتصال يتم التحقق منها و تأمينها إضافة إلى ذلك أن الخادم المؤمنSecurity Server يقوم بالتأكد من الوحدات النقدية الإلكترونية و التصديق عليها بشكل دوري.[3]

إذن فالنظام النقدي الإلكتروني مرتبط بالتطورات الحالية للنقود ويهدف إلى وضع هذه الأدوات حيز التنفيذ كوسيط للتبادل الاقتصادي فالنظام النقدي الإلكتروني عبارة عن هجين من النقود، الشيك، أنظمة الدفع بالبطاقة، أنظمة التحويل الإلكتروني للأموال.... ويمتلك عدة مزايا لهذه الأنظمة على الرغم من محدوديتها. فالنظام سيعمل التمثيل الإلكتروني للنقود والتي صممت لتكون مقبولة عالميا, ويتم تبادلها كقيمة اقتصادية بين المشتركين في النظام النقدي.

2- المتدخلون(المتعاملون) على مستوى النظام:

يعتمد النظام النقدي الآلي على استعمال تكنولوجية المعلومات و الاتصالات (TIC)، و لا يخرج التعامل في النظام الآلي من نظام الإطار العام للتجارة الالكترونية و الأطراف المتعاملة بالبطاقات الالكترونية.و تعتبر البنوك أهم المتدخلون في هذا النظام و خاصة منها البنوك المركزية، ثم نجد المؤسسات التي تتعامل بهذه الأدوات الالكترونية ثم الأفراد.و يتم الربط بين المتدخلين عن طريق شبكة تعتمد على الإعلام الآلي.

- **البنوك:**

يعتبر البنوك المركزية أهم المتدخلين على مستوى النظام النقدي بصفة عامة بصفة عامة، خاصة وأنها تضع التشريعات التي تحكم هذا النظام و علاقة الأطراف الأخرى فيما بينها.و هي التي تتحمل مسؤولية إدارة و متابعة الصفقات النقدية بين البنوك؛ و ذلك من خلال المقاصة البنكية التي أصبحت بعد التطور التكنولوجي عبارة عن مقاصة بنكية الكترونية.

---

[2] - Sholom Rosen *;* The Future of Money in the Information Age**:** Creating an Electronic Monetary System p01 , <http://www.cato.org/pubs/books/money/money17.html>

[3] - Ibid, p 02

إن مهام البنوك المركزية لا تقتصر على تسوية الصفقات بين البنوك التجارية و الرقابة عليها.بل لها أيضا مهام أخرى تتمثل في منح ترخيص للبنوك التجارية لإصدار نقود الكترونية، خاصة وأن بعض التشريعات تفضل أن يقتصر إصدارها على البنوك التجارية فقط دون غيرها من مؤسسات الإصدار الأخرى.كما هو معمول به في ألمانيا.

إن التعامل بالنقود الاليكترونية و ظهور التجارة الالكترونية أدى إلى إحداث تغيرات على المهام و الوظائف التقليدية للبنوك.

إن مهام البنك المركزي لا يقتصر في تسوية الصفقات بين البنوك التجارية والرقابة عليها بل أيضا له مهام أخرى تتمثل في منح تراخيص للبنوك التجارية لإصدار نقود إلكترونية. خاصة وأن بعض التشريعات تفضل أن يقتصر إصدارها على البنوك التجارية فقط دون غيرها من مؤسسات الإصدار الأخرى مثلما هو معمول به في ألمانيا.

إن التعامل بالنقود الإلكترونية أدى إلى إحداث تغيرات على مهام والوظائف التقليدية للبنوك وهذا ما دفع بالبنوك إلى وضع خطط واستراتيجيات من أجل ولوج العمل المصرفي الإلكتروني وذلك من خلال دراسة مختلف المخاطر الناتجة عنه.

وتلعب البنوك الدور الأساسي في النظام الآلي خاصة وأنها تقوم بإصدار النقود الإلكترونية وهي الرابط الأساسي بين مختلف الأطراف الأخرى ويتم التعامل بين البنوك عن طريق المقاصة الإلكترونية أما المتعاملين الآخرين فيتم عن طريق شبكة الإنترنت

- **<u>الأفراد:</u>**

ويتمثلون في الزبائن حاملي النقود الإلكترونية, ويعتبر الزبائن عنصر مهم في هذا النظام خاصة وأن المبالغ المالية التي يتم تداولها في شكل إلكتروني ضخمة، ويقوم الأفراد بشراء النقود الإلكترونية من البنك المصدر في شكل وجدات صغيرة ويتم شحنها في حامل النقود الإلكتروني أو على ذاكرة جهاز الكمبيوتر الشخصي باستعمال برامج خاصة لإدارة النقد الإلكتروني، ويتطلب استعمال هذه الأدوات النقدية الإلكترونية وضع أدوات خاصة مثل قارئ البطاقة كما يتطلب توفر حماية من مخاطر القرصنة عن طريق استعمال كلمات سر خاصة بالعميل ويتم تداول النقد الإلكتروني عن طريق تصفح الموقع الإلكتروني للتاجر أو بصفة مباشرة عن طريق استعمال البطاقات البنكية و غيرها من أدوات الدفع الإلكترونية.

ويتميز النظام الآلي بالبساطة والاستعمال السهل والسرعة في إتمام الصفقات وصغر حجم التكلفة

- <u>أصحاب المحلات التجارية:</u>

ويتمثلون في البائعين الذين يعرضون السلع والخدمات, ويقبلون التعامل بالنقود الإلكترونية كأداة للدفع وهذا من خلال استعمال آلات القبول مثل قارئ البطاقات الذكية ويتم من خلال هذه الأدوات خضم القيم النقدية المقابلة للسلع المباعة أو تجميعها ليتم تحصيلها من بنك العميل في شكل أوراق نقدية.

3- أدوات عمل النظام الآلي:

إن التغيرات التي طرأت على أدوات الدفع أدت إلى تغير الأدوات والوسائل التي يستعملها البنك في ظل هذا النظام الآلي فأصبح بإمكان العميل أن لا يتصل بالبنك إلا من خلال النوافذ الإلكترونية أو السحب من ماكنات السحب الآلي. أما البنوك فيما بينها لم يعد هناك الحاجة إلى اللجوء إلى المقاصة التقليدية بل أصبحت بإمكانها أن تتم في شكل إلكتروني دون الحاجة إلى الالتقاء فيما بين ممثلي البنكين وتبادل الشيكات لتحصيلها

وعلى هذا الأساس فإن النظام النقدي الإلكتروني لا يضم فقط الأدوات الأوتوماتيكية التي تسمح للمشتركين من تحويل الأموال الإلكترونية أو النقود فيما بينهم دون نظام الوساطة، لكن تضم أيضا كل النظام البنكي من أجل توليد القيمة ممثلة في النقود الإلكترونية والمقاصة الإلكترونية ووضع الحسابات النقدية الإلكترونية والمؤسسات المالية التي يتطلب الحفاظ على الميزانية النقدية من خلال هذا النظام.

- أجهزة الصراف الآلي Automated Teller machine

وهي آلات يتم وضعها في أماكن متصلة بالبنك, وتمكن العميل من سحب مبالغ مالية، وذلك بعد إدخال العميل لبطاقات السحب التي تصدرها هذه البنوك ويدخل العميل رقمه السري وتحديد المبلغ الذي يريد سحبه، وبعد إتمام عملية السحب يقوم باسترجاع بطاقته. هذه الأجهزة تعمل كامل أيام الأسبوع ودون توقف أو انقطاع وبذلك يوفر البنك للعملاء خدمات نقدية ويحاول التقرب منهم وكسب ثقتهم.

إن استعمال أجهزة الصراف الآلي مرتبط بحساب العميل لدى البنك وعند قيامه بأي سحب نقدي فإنه يخفض قيمة المبلغ مباشرة من حسابه؛ كما يمنح له إمكانيات متعددة بينما يجعل البنك كمشرف على نظام الدفع

إن تطور أنظمة الدفع الإلكتروني زاد من انتشار أجهزة الصراف الآلي حيث ترتبط فيما بعضها بشبكة واحدة بغرض السماح للعملاء الحصول على نقود سائلة من داخل البلاد أو خارجها باستخدام بطاقات الوفاء وبطاقات الائتمان على حد سواء. وقد سجلت الأعداد المتاحة من أجهزة الصراف الآلي زيادة ملحوظة في السنوات في مختلف دول العالم خاصة المتطورة منها وتختلف نسبة استعمال هذه الأجهزة بحسب درجة تطور النظام النقدي ومدى انتشار الوعي المصرفي في الدولة.[4]

- المقاصة البنكية الإلكترونية:

إن تطور وزيادة حجم المعاملات المالية وسرعتها بين المؤسسات البنكية جعل من المقاصة التقليدية غير قادرة على تلبية حاجيات القطاع المصرفي كما أن ارتفاع تكاليف تحصيل الأموال عن طريق المقاصة التقليدية, إضافة إلى عدم الأمان جعلها غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك الحديثة لذلك كانت المقاصة الإلكترونية أنجع حل تلجأ إليه البنوك الحديثة في ظل تآلية النظام النقدي.

---

[4]- أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 125

❖ تعريف المقاصة الإلكترونية

يتعلق هذا النظام بإدخال الإعلام الآلي عن بعد؛ حيث تستخدمه البنوك فيما بينها تتبادل عمليات الدفع ذات المبالغ الصغيرة سواء عن طريق عملية بعملية، أو إتمام كل العمليات دفعة واحدة، أو مجموعة بمجموعة. وتكمن خاصيته في أنه يسحب عند نهاية كل مرحلة تبادل الأرصدة الصافية التي تسمى أرصدة التسديد ويقوم بإرسالها إلى نظام تسيير حسابات التسديد المفتوحة لدى البنك المركزي لتدوينها في حسابات البنوك.[5]، فالمقاصة الإلكترونية عبارة عن آلية يتم فيها تعويض الشيكات الورقية بالتحويلات الإلكترونية. كما تسمح بتحويل الأموال بين البنوك و دور مقاصة الكترونية أخرى في كافة أنحاء البلاد بشكل آمن و مضمون.

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية. وتتميز هذه الخدمة عن النظام الورقي القديم بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها خدمة تحصيل الأقساط[6]، ويتم وضع النصوص التشريعية والتنظيمية من طرف البنك المركزي الذي هو بنك البنوك وتتم في هذه المقاصة كل العمليات مثل التحويلات، تحصيل الشيكات، أو العمليات التي تتم بواسطة البطاقات...

فدار المقاصة عبارة عن نظام سلكي الكتروني يقوم بالتحويل السريع و المؤمن لأموال العملاء و التدقيق المباشر فيها؛ و حتى يتم استلام الإيداعات المباشرة في غرفة المقاصة يجب أن تكون المؤسسة البنكية أو المالية عضو فيها و متصلة عن طريق نظام الإعلام الآلي بغرفة المقاصة و ليست هذه الأخيرة التي تقوم بالوصول إلى سجلات العملاء بصفة مباشرة عن طريق نظام عرف المقاصة الآلية.[7]

لقد تم تعويض المقاصة التي تشتغل بشكل تقليدي في الدول المتطورة بنظام المقاصة التي تعتمد شبكة الإعلام لكن نجد الكثير من الأشكال في أوروبا. فنجد المقاصة الجهوية والوطنية كما هو الحال في فرنسا وأسبانيا، أما بلجيكا فنجدها تعتمد على نظام المقاصة المركزية. أيضا نجد المقاصة ذات جانبين ومقاصة متعددة الجوانب.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد شكلين من المقاصة البنكية من أجل تسوية المبالغ الكبيرة, وهما نظام الدفع لغرفة المقاصة بين البنكية CHIPS, وفاد واير FEDWIRE وهي شبكة البنك المركزي الفدرالي.

ويعتمد نظام المقاصة الآلية في الولايات المتحدة الأمريكية على نظام المقاصات الجهوية وتدار الغرفة الوطنية في واشنطن. [8]

---

[5]- حميزي سيد أحمد ،تحديث وسائل الدفع كعنصر أساسي لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 121

[6]- منير محمد الجهيني، ممدوح مجمد الجهيني، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005 ص 37

[7] - Department of employee trust funds wisconsin retirement system, automated clearing house (ACH) direct deposit authorization, madison

[8] Ahmed Serhouchni, Moustafa Hashem Sherif, Op.Cit, P42-43

❖ أهمية المقاصة الآلية

إن متواصل من أجل استعمال المقاصة البنكية و ذلك للمزايا التي تحققها بحث أنها توفر بدائل للدفع و التسوية بتكلفة أقل مقارنة بالوسائل التقليدية مثل الشيكات

- **من بين المزايا التي توفرها المقاصة الآلية تسهيل المبادلات المالية بين المشتركين من خلال تخفيض أماكن الاجتماعات بين ممثلي البنوك.[9]**
- **المقاصة الآلية تقضي على ضياع أو تلف الشيكات.**
- **تخفض من الوقت والتكلفة المتطلبة لإيداع ومعالجة وتحصيل الشيكات.**
- **توفير أداة فعالة وآمنة للدفع؛ خاصة و أنها أصبحت كبديل أكثر أمنا في مراقبة المبالغ ذات القيم الكبيرة وهذا بفضل التحسينات المستمرة في هذه التقنية بفضل استعمال تقنية التشفير؛ و هذا في مقابل تزايد الشيكات المزورة.**
- **تحسين إدارة النقد.**
- **المحافظة على النقود وتخفيض كلفة العمليات التشغيلية والإدارة.**
- **تألية العمليات بين البنوك للعمليات التي يقوم بها المشاركون.**
- **مركزة أرصدة التسوية وتحسين تسيير الخزينة.[10]**
- **تستعمل كبديل في تسوية المبالغ الكبيرة و ذلك من خلال وضع المؤسسات المصرفية لآلية تتم من خلالها التحكم في الدفعات ذات القيم الكبيرة.**
- **التحويل السريع للمبالغ بين البنوك في أوقات قياسية دون تأخر كما كانت عليه أثناء المعالجة الورقة للمعلومات.**
- **الإيداع الالكتروني المباشر للأموال يزيل خطر الضياع أو الأخطاء الممكن ارتكابه أثناء التحويلات.**

❖ آلية عمل المقاصة الآلية

لا يوجد هناك نمط معين لعمل المقاصة الآلية بل يخضع عملها إلى حجم المعاملات وأهمية النظام وكذا العوامل القانونية والتجارية المحيطة.[11]

حتى تتمكن دار المقاصة من تحويل الأموال من مكان إلى آخر أو من بنك لآخر تحتاج إلى معرفة من يقون بالإيداع المباشر أي بمعنى أخر مؤسسة المودع، و الذي سيستلم الدفعة أي البنك الذي ستصله المبالغ المدفوعة. و تحتاج دار المقاصة إلى معرفة بنك المنشئ - الذي يقوم بالدفع من حسابه – حتى تقوم بالسحب من حسابه الأصلي و يكون البنك عبارة عن وسيط أصلي؛ و بالتالي تنتقل الأموال إلى دار المقاصة و هو ما يعرف بالاتجاه الفردي؛ و أخيرا تحتاج أيضا إلى معرفة معلومات حول المستلم و مصرفه؛ فالنظام سيكون معلومات حول المتعاملين التي تتطلب لتحويل الأموال؛ و تقوم بإرسال الملف إلى البنك من اجل

---

[9] Marcel Aucoin , VERS L'ARGENT ELECTRONIQUE (Banque d'hier, d'aujourd'hui et demain, Préface de Jacques de LA ROSIERE, SEFI, Québec 1996, P 117.

[10]- **حميزي سيد أحمد، مرجع سابق، ص 121**

[11]- نفس المرجع السابق، ص 123-124

معالجتهو تتم المقاصة وفق الشكلين التاليين: **الشكل رقم01 : آلية عمل المقاصة الإلكترونية.**

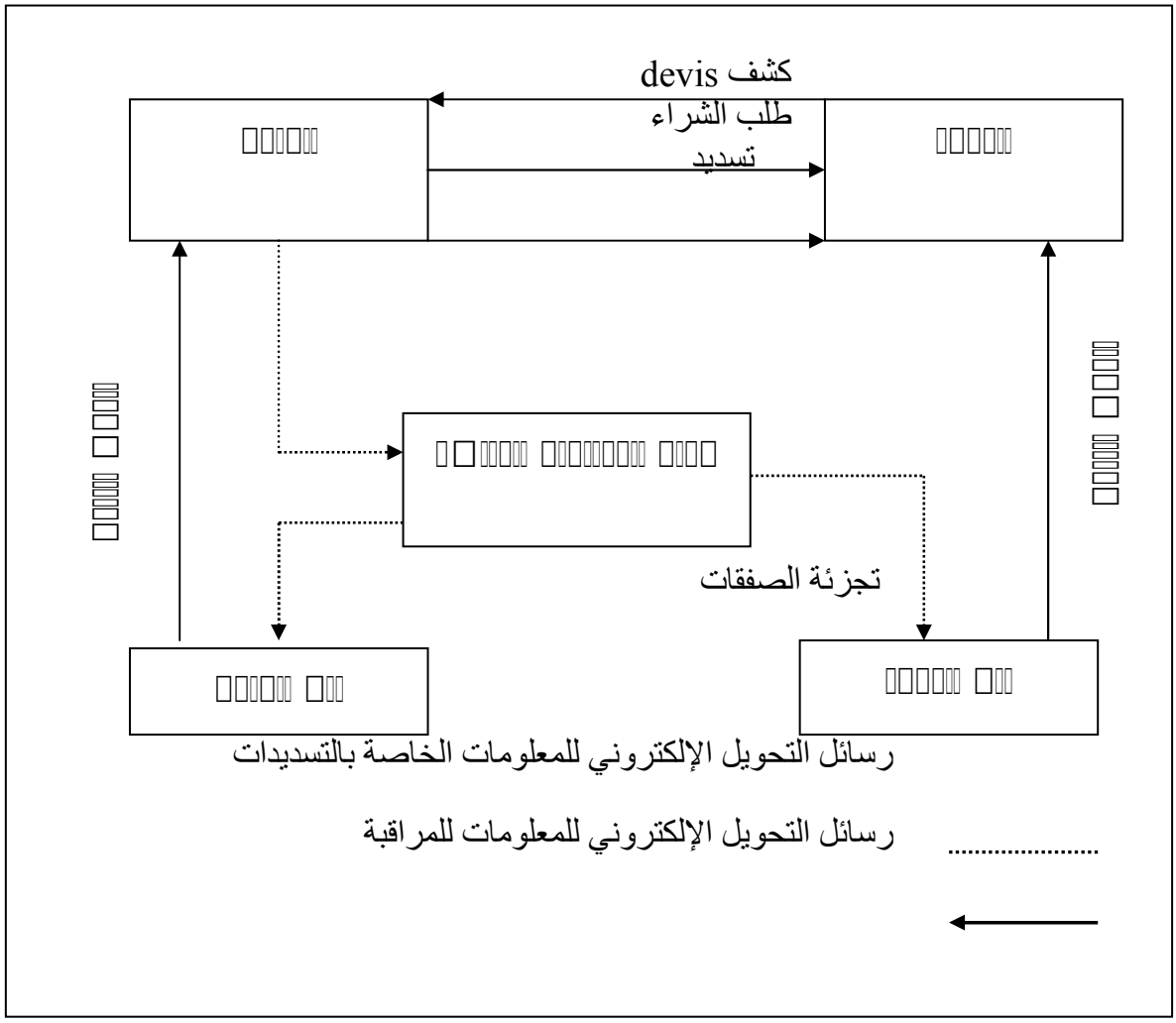

المصدر: Ahmed Serhouchni, Moustafa Hashem Sherif, Op.Cit, P 176

الشكل رقم 02: كيفية معالجة المعلومات داخل جهاز المقاصة

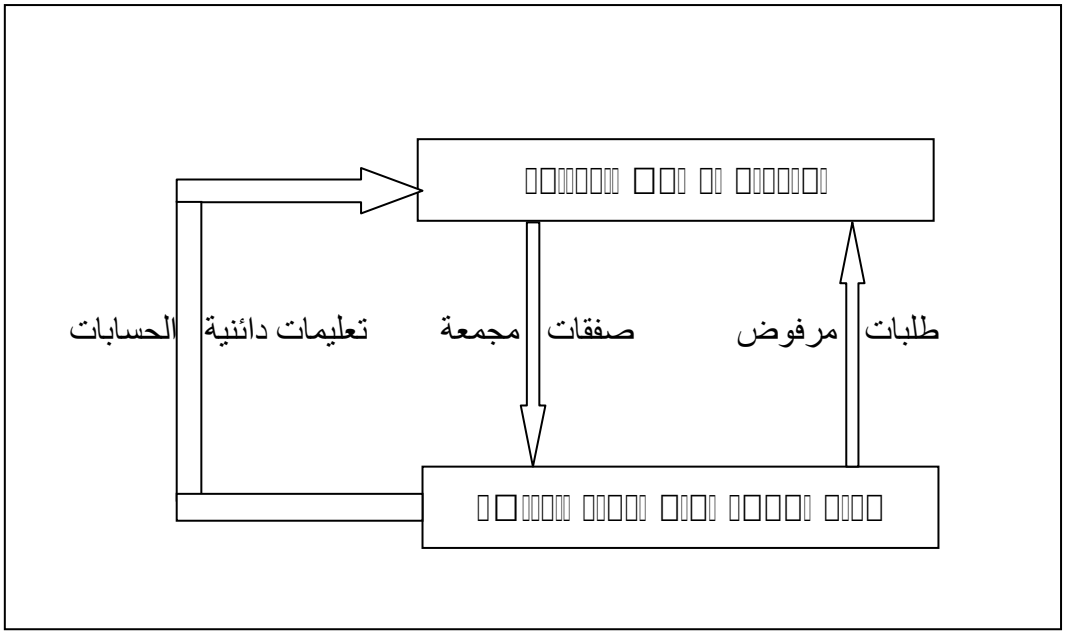

المصدر: Moustafa Hashem Sherif, Ahmed Serhouchni, Op.Cit, P 177

يتم تجميع كافة الصفقات في جهاز الإعلام الآلي لغرفة المقاصة عن طريق شبكات الاتصالات و بعدها يتم تجميع الطلبات المقبولة و ملفات للبنوك الساحبة و يرسلها إلى البنوك المعنية و أخيرا تتم تحويل حسابات البنوك الساحبة إلى دائنة (débitent les comptes des banques tireurs).

فالتحويل الإلكتروني للمعلومات الذي تعتمد عليه المقاصة يسمح بفتح الطريق لمعالجة التحويلات المالية بين المؤسسات و بنوكها. فأصبحت العديد من المؤسسات تستعمل مذ ذاك التحويلات من أجل دفع أجور العمال.علاوت المكافآت و المنح و الأرباح.و بفعل ادخال نظام المقاصة البنكية في الدورات التجارية سمحت بالتسيير الحسن في سرعة المقاصة..

فهناك عدة أنماط لعمل المقاصة الإلكترونية وهذا تبعا لحجم المبادلات المالية المتبادلة ففي فرنسا نجد عدة أنظمة.[12]

❖ مقاصة المبالغ الصغيرة نجد:

- **شبكة غرف المقاصة.**
- **الغرف الجهوية لتبادل الشيكات الصورية (الشيك الافتراضي).**
- **النظام البين بنكي للمقاصة عن بعد الذي تم إنشاءه سنة 1995.**

❖ المقاصة بالنسبة للمبالغ الكبيرة:

- **غرفة المقاصة بباريس.**

[12] Ahmed Serhouchni, Moustafa Hashem Sherif, Op.Cit, P45

- تحويلات بنك فرنسا.
- شبكة قوسية **Sagittaire**، لإرساليات الصفقات العالمية.

وكل نظام من هذه الأنظمة له نمط العمل الخاص به فنجد هناك عدة أنماط ومن بينها[13].

- النمط الأول

ويتطلب هذا النمط إنشاء مراكز جهوية يتم الربط فيما بينها حيث تظهر في شكل عنكبوتي حول مراكز الإرسال وهكذا تكون أمام مركز جهوي يتجسد في ساحة المقاصة حيث يتيسر جمع عدة ساحات وتجرى المقاصة في ساحة واحدة ويتم إرسال العمليات المحولة إلى المرسل إليه مرورا بالهيئة المركزية أو طريقة مباشرة.

- النمط الثاني

هذا النمط مركزي حيث يتم تسوية المعاملات عن طريق الاتصال بالجهة المركزية من أجل ضبط أرصدة التسوية فعمليات التسوية إما تتم على مستوى الهيئة المركزية أو تتم التسوية لكل المعاملات على مستوى المرسل أو المستقبل وهذا تبعا للمنفعة التي تعود على المجموعة المصرفية المشاركة في العملية فيتم إنشاء عند كل مشارك جهاز إرسال واستقبال وفي كل مرة يقوم الجهاز المرسل بعملية البث نحو مختلف الأجهزة المختلفة, تعمد إلى تحرير محضر للعمليات المحاسبية وتحويله إلى مركز محاسبة يشكل بؤرة نظام المقاصة الإلكترونية

- **أما الجهاز المستقبل الذي يتلقى المعلومات فيحولها في شكل محضر إلى للعمليات المحاسبية ثم يرسلها إلى مركز المحاسبة ليتم إعداد الحصيلة بين ما هو قادم من المرسل والمستقبل**

وتتم هذه العملية في الوقت الحقيقي أو خلال المناوبة الليلية ويعتبر هذا النظام (تسوية المعاملات الإجمالية خلال الوقت الحقيقي) الذي يعتمد على الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ولقد بدأ العمل به منذ 1970.[14]

- النمط الثالث

ويعتمد هذا النمط على نظام المقاصة الإلكترونية المركزية أي أن كل العمليات المتبادلة يتم توجيهها بواسطة نظام مركزي يعمل عن بعد باتجاه النظام المركزي للمقاصة الإلكترونية حيث يقوم بالفرز والتبادل وإعادة العمليات إلى المرسل إليهم والتسويات إلى البنك المركزي

<u>ثانيا : التجارة الإلكترونية و علاقتها بالنظام المصرفي الاكتروني</u>

لقد أثر تطور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال المذهل على كل جوانب الحياة الى الحد الذي جعل البعض يؤكد ميلاد اقتصاد جديد قائم على انتاج المعرفة . و من بين الآثار البارزة لهذه التكنولوجيات على الأعمال ظهور التجارة الالكترونية .

---

[13]- حميزي سيد أحمد، مرجع سابق، ص 124

[14] - Marcel Aucoin, Op.Cit, P 140

1- مفهوم التجارة الإلكترونية :

لقد اختلف المفكرين في اعطاء مفهوم موحد للتجارة اللكترونية نظرا لتعدد منطلقاتهم الفكرية و الفلسفية. لهذا سنحاول ابراز أهمها فيما يلي :

- ❖ تشير التجارة الالكترونية الى جميع عمليات التبادل التجاري للسلع و الخدمات التي تتم بين المنتجين و بعضهم البعض ، أو بين المنتجين و المستهلكين سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال مجموعة مركبة و متقدمة من تكنولوجيات الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الحاسب في اطار سوق عالمية هي الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)[15] .

- ❖ و تعرف الهيئة الأوروبية للمعلومات و التكنولوجيا و الرقابة (EITO) التجارة الالكترونية:أنها النشاط الذي يؤدي الى تبادل القيم عن طريق شبكات الاتصال[16].

- ❖ كما يمكن أن نعرف التجارة الالكترونية على أنها عملية توظيف تكنولوجيات المعلوماتية و نظم الاتصالات الحديثة في المعاملات و المبادلات التجارية سواء كانت محلية أو دولية .أو أنها مجموع العمليات و المبادلات التجارية الي تتم في وسط الكتروني قائم على أساس استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في التعامل سواء بين المنتجين أو بين المنتجين و المستهلكين أو بين الأفراد .

من خلال تعريف التجارة الالكترونية يمكن أن نميز عدة أشكال لها :

أ- **تجارة الكترونية من الشركات الى الزبائن ' Business- to- consumer' و يشار اليها باختصار بالمصطلح « b2c »**: بظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت) أصبح للمستهلك إمكانية التسوق على الأنترنت أو ما يسمى بالمراكز التجارية على الانترنت ، حيث يتم التبادل التجاري بين الشركات و الزبائن الكترونيا . اذ يقوم المستهلك بشراء السلع المتاحة و دفع قيمتها عن طريق بطاقات الإئتمان أو المصارف الإلكترونية أو عن طريق النقود عند إستلام السلعة .

ب- **تجارة الكترونية من الشركات الى الشركات ' Business- to- Business' و يشار اليها باختصار بالمصطلح « b2b »**: و هي تمثل التبادل التجاري الالكتروني بين شركة و أخرى، حيث يتم تقديم طلبيات الشراء إلى الموردين و تسليم الفواتير و القيام بعمليات الدفع باستخدام شبكة الإتصالات و تكنولوجيات المعلومات .

ب- **تجارة الكترونية من الشركات الى الشركات ' Business- to- Business' و يشار اليها باختصار بالمصطلح « b2b »**: و هي تمثل التبادل التجاري الالكتروني بين شركة و أخرى، حيث يتم

---

[15] عبد الرحيم الشحات البحطيطي ، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الالكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العدد 02 ، المملكة العربية السعودية ، 2007/09/21 ، ص 48.

[16]- ابراهيم بختي ، التجارة الالكترونية (مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2008 ، ص 41

تقديم طلبيات الشراء إلى الموردين و تسليم الفواتير و القيام بعمليات الدفع باستخدام شبكة الإتصالات و تكنولوجيات المعلومات .

ج- **التجارة الإلكترونية بين الشركات و الإدارة المحلية (االحكومة) Business to Administration** : و نقصد بها القيام بالمعاملات الإدارية وتغطية معظم التحويلات كدفع الضرائب و مختلف المعاملات التي تتم بين الشركات و الهيئات المحلية باستخدام التكنولوجيات الحديثة .

2- دوافع و أهمية التجارة الالكترونية :

يعتبر التوسع في استخدام المعاملات الالكترونية في الأنشطة التجارية أمرا في غاية الأهمية لتمكين المؤسسات من تحقيق القدرة التنافسية و النفاذية لمنتجاتها محليا و عالميا . و في ذلك تشير التوقعات الى

أن التجارة الالكترونية سوف تستحوذ على نحو 10 % من جملة التجارة الدولية ، مما يؤدي الى الحد من التعاملات التقليدية في عمليات الاستيراد و التصدير و بالتالي اضعاف فرصة الشركات التي لا تدخل هذه السوق الالكترونية ، في الحصول على عروض الشراء المناسبة ، و من ثم عدم القدرة على المنافسة في ظل تلك السوق[17] .

و يمكن أن نستخلص أهم دوافع اعتماد التجارة الالكترونية في :

- ❖ التسيير الفعال و الناجع للمعاملات التجارية ، فالتجارة الالكترونية تسمح بتقليل التكاليف المتعلقة بكل أنواع المعاملات من خلال تجاوز عائق الزمن و الحواجز الجغرافية .
- ❖ التبادل الإلكتروني للبيانات و الوثائق ، مما يحقق إنسياب البيانات و المعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية دون تدخل بشري و بأقل تكلفة .
- ❖ تطوير أسواق جديدة ، فتطبيق المؤسسات لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في اجراءاتها التجارية يمكنها من تموقع استراتيجي لائق و ايجاد منافذ و أسواق تجارية جديد.
- ❖ زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة و الوصول الى مستوى عال من النجاعة في الانتاج و التوزيع فمن خلال التجارة الالكترونية يتم انتاج معلومات حول المعاملات التي تمت و تخزينها بطريقة آلية ، و استغلالها فيما بعد في تقييم السوق ، التخطيط و التطوير و التحسين و كذلك جمع معلومات و بيانات حول المستهلكين و المنافسين . و هو ما يمكن المؤسسة من تحديد موقعا التنافسي و يجعلها مرنة أمام تغيرات البيئة الخارجية .
- ❖ التفاعل المتوازي في آن واحد بين أطراف المعاملات ، حيث يمكن أن يجتمع عدد كبير من المشتركين في آن واحد على موقع واحد أو إرسال شخص واحد نفس الرسالة أو الإعلان أو الطلب إلى عدة مستقبلين في آن واحد .

---

[17] - عبد الرحيم الشحات البحطيطي ، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الالكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية مرجع سبق ذكره ، ص 48

❖ تلبية خيارات الزبون بيسر وسهولة، فالتجارة الإلكترونية تمكن الشركات من تفهم احتياجات عملائها وإتاحة خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع ، وهذا بذاته يحقق نسبة رضاء عالية لدى الزبائن لا تتيحه وسائل التجارة التقليدية ، فالزبون يمكنه معرفة الأصناف والأسعار وميزات كل صنف والمفاضلة وتقييم المنتج موضوع الشراء من حيث مدى تلبيته لرغبة وخياراته .

3- متطلبات انشاء (انجاح)التجارة الالكترونية :

❖ تشجيع و اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لضمان التنوع و المنافسة داخل السوق ، باعتباره قطاع محفز لخلق فضاء من التنافس بين مؤسسات الأعمال التي تعمل علـــى إطلاق كل قدراتها و طاقاتها لتقديم خدمات جديدة ، مميزة و متطورة للمستهلك تتيح لـها التنافس على المستوى المحلي و العالمي .

❖ توفر قيادة الكترونية ساعية الى خلق البيئة الملائمة و المحيط الالكتروني المشجع على تنامي التجارة الالكترونية ، فالارادة الوطنية التي تضع ضمن أولوياتها زيادة الاستعداد الالكتروني و تبني التجارة الالكترونية تعتبر من أهم العوامل لتوسيع حجم التبادلات التجارية الالكترونية و انجاح معاملاتها .

❖ البيئة التشريعية و القانونية الملائمة : ان المعاملات الالكترونية التي ينجزها الأفراد تسهم في بروز مجموعة من المسائل التي تلعب دور أساسي في اقامة الثقة في التجارة الالكترونية لجعلها أداة مقبولة و كشكل للمعاملات التجارية. فانجاح التجارة الالكترونية يفرض على الدولة القيام بوضع التشريعات و اللوائح التنظيمية المناسبة التي تعمل على حماية مصالح أطراف التبادل و تضمن السير الحسن للتجارة و تعزز ثقة المستخدمين للفضاءات الالكترونية .

❖ توفر رأس مال بشري مأهل للقيام ببناء و تدعيم الأعمال الالكترونية (e- business)، أي خلف مجتمع المعرفة .

❖ توفر البنى التحتية اللازمة ، فامتلاك الدولة للتكنولوجيات المتطورة يدعم حظوظها للاندماج في الاقتصاد الرقمي و يتيح لها فرص تطوير تعاملاتها التجارية التقليدية بتوظيف تكنولوجيات المعلوماتية و نظم الاتصالات الحديثة .

4- مشاكل و معوقات التجارة الإلكترونية :

بالرغم من أهمية التجارة الالكترونية و دورها في تحقيق التنمية و التطور الا أنها لا تخلو من مشاكل تتهددها و تحول دون توسعها . و يمكن أن نصنف هذه المعوقات فيما يلي[18]:

❖ **الحواجز القانــونية** : و نقصد بها عدم مرونة أو وجود القوانين و اللوائح المنظمة للتجارة في الدولة و عدم ملاءمتها لممارسة التجارة الالكترونية ، فتعديل القوانين يرتبط أساسا بارادة الدولة في عزمها لتبني حلول التجارة الالكترونية .

❖ **الحواجز التقنية** : ضعف الهيكلة التحتية للاتصالات في الدولة و عدم قدرتها على مواكبة متطلبات تقنيات المعلومات التي تشتمل على الاتصالات و ما يرتبط بها من تجهيزات و برامج و أنظمة سوف

---

[18]- ابراهيم بختـي ، التجارة الالكترونية (مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة) ، مرجع سبق ذكره ، ص 57

يحد من أمن الشبكة المالية و يعيق سرعة نقل البيانات في الشبكة التجارية ، و بالتالي الفشل في اقامة التجارة الالكترونية .

- **الحواجز الاقتصادية** : و تتمثل أهم هذه الحواجز في عدم اكتمال المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية لدى المؤسسة و نقص خبرتها أو عدم مراعات متطلبات الأمان للعمليات التجارية للمؤسسة عبر الانترنت أو عدم مطابقة جودة متجاتها للمواصفات العالمية.

- **الحواجز الثقافية :** و نقصد بها عدم نضج الاستهلاك عن بعد ، فغياب ثقافة التسوق الالكتروني في عادات المجتمع بالشكل الكاف ، هذا من جهة ، و وجود فئات من المجتمع الرافضة للتغيير من جهة أخرى يحول دون توسع حجم التجارة الالكترونية .

وسائل و أنظمة الدفع في التجارة الإلكترونية

ان التعامل التجاري الالكتروني يستلزم الى جانب توفر تكنولوجيا متقدمة و نظم اتصالات حديثة أيضا توافر القدرة التشغيلية اللازمة لأداء الخدمات المصرفية و اجراء المدفوعات ، فقد أدى التطور السريع و المتتابع في تكنولوجيا الاتصالات الى تطور النظام النقدي و أدوات الدفع في المعاملات التجارية و على كل المستويات من خلال ما يسمى بنظام النقل الالكتروني للأموال ، و الذي تتم فيه كل المدفوعات باستخدام وسائل الاتصالات الالكترونية .

فظهورالتجارة الإلكترونية و انتشارها تطلب إيجاد وسيلة لدفع مقابل السلع و الخدمات، لهذا استحدثت وسائل دفع جديدة ملائمة لمتطلبات هذه التجارة و مساهمة في زيادة فعاليتها ، فالنظام المالي (البنوك الوسطاء و الاسواق غير مصرفية) بصفة عامة و نظم الدفع بصفة خاصة تعتبر بمثابة البنية الأساسية المالية لعالم الاعمال الحديث ، و ذلك أن كل المعاملات المالية و التجارية في مجال التجارة الالكترونية يصعب دفعها نقدا .

و تعرف نظم الدفع في التجارة الالكترونية بأنها الدورة الالكترونية المأمونة و السريعة لنقل الاموال من المشتري الى البائع عبر المؤسسات المالية و بأقل تكلفة ممكنة . كما يعرفها البنك المركزي الأوروبي " أنها كل عملية دفع صدرت و عولجت بطريقة الكترونية [19] .

و ادماج التطورات التكنولوجية في مجال الاعمال المصرفية الالكترونية يتيح العديد من الفوائد للبنوك و المؤسسات المالية في أداء و تقديم مزيج متنوع من الخدمات المالية و المصرفية لعملائها من المؤسسات و الأفراد ، في نمط تفاعلي الكتروني بين مقدم الخدمة و متلقيها ، يتسم بالسرعة و السهولة في تلبية احتياجات العميل و تسهيل عملية التبادل التجاري . لذلك تعتبر وسائل الدفع الالكترونية عامل هام لتفعيل دور التجارة الالكترونية و زيادة كفاءتها ، و يمكن أن نبرز ذلك في النقاط التالية :

---

[19] - حسين رحيم ، هواري معراج ، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية - الواقع و التحديات- 15/14 ديسمبر ، جامعة الشلف ، 2004 ، ص 320

- سرعة أداء أطراف التبادل التجاري لمعاملاتهم التجارية و الوفاء بالتزاماتهم المالية بسرعة فائقة مهما كان بعد المسافة .

- تعرض الخدمات المصرفية و المالية على طول ساعات اليوم و خلال كل أيام الأسبوع ، و بهذا تتجاوز البنوك المصرفية الالكترونية على عكس البنوك التقليدية عامل الزمن .

- امكانية القيام بأي عملية من البيت أو من أي مكان يتوفر على وسائل الاتصال الحديثة .

و يمكن أن نلخص أهم وسائل الدفع الالكترونية في :

1- **النقود الالكترونية :**

النقد الالكتروني هو عبارة عن حامل الكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبه على مصدر هذا النقد على أن يكون اصدار هذا النقد مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة . و يمكن أن تشمل النقود الالكترونية عد أشكال منها :

- **النقود الالكترونية المبرمجة** : أصبح من الممكن عن طريق استغلال برمجيات معينة من أشهرها برنامج e- cach استخدام النقود الالكترونية لاتمام عمليات الشراء عبر الأنترنت ، كما أن هذه البرمجيات تتيح ارسال النقود الالكترونية بالارفاق مع رسالة بريد الكتروني ، و لا بد من وجود ثلاث أطراف : الزبون ، البائع و البنك الذي يعمل الكترونيا على الانترنت ، و الى جانب ذلك لا بد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الالكترونية نفسه و منفذ الى الانترنت و حساب بنكي لدى البنك المركزي[20].
- **الشيكات الإلكترونية** : و هو مثل الشيك التقليدي ، أمر بالدفع من الساحب الى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى الى المستفيد، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل الكترونيا . و قد أصدرت البنوك و المؤسسات المالية و المصرفية الشيك الإلكتروني لإستخدامه في تسديد المعاملات في التجارة الإلكترونية .
- **المحفظة الاكترونية** : قد تكون المحفظة الالكترونية بطاقات بلاستيكية و مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء احتياجاته و أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة.
- **البطاقات المصرفية** : و تعتبر هذه البطاقات وسيلة لتخزين أو حفظ النقد تمكن حاملها من الحصول على نقود ، سلع ، خدمات أو أي شئ آخر له قيمة مالية.

2- **الهاتف المصرفي** : يمكن الهاتف المصرفي العميل من الإستفسار عن رصيده دون اللجوء إلى الطوابير الطويلة و كذلك اجراء عملية الدفع ، حيث أنه يسمح بمعرفة الزبون و تبليغ الدفع لمقدم الخدمة و ذلك باستخدام خدمة الرسائل المختصرة أو المكالمات الهاتفية . و قد أصبح الخط الهاتفي حاليا من أكثر القنوات المستعملة في التعاملات المالية و التبادلات التجارية

---

[20]- ابراهيم بختي ، التجارة الالكترونية (مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة) ، مرجع سبق ذكره ، ص72

3- أوامر الدفع المصرفية الإلكترونية و خدمات المقاصة الإلكترونية :(* BACS) و هي من إحدى وسائل الدفع في تاريخ محدد و شخص محدد بناء على طلب العميل ، يتم من خلالها تحويل النقود من حساب العملاء إلى حساب أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع لأي فرع مصرفي في الدولة ، و الآن أصبحت تتم خدمات مقاصة الدفع الإلكتروني للتسوية الإلكترونية في المدفوعات.

4- الانترنت المصرفي : و يمكن الانترنت المصرفي البنوك من خلق فضاء الكتروني تواصلي و مستمر بين مقدم الخدمة (البنك أو المؤسسة المالية) و متلقيها (العميل) يمكنها من تقديم خدماتها المصرفية التي يحتاجها .

ثالثا : استشراف لمستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر :

ان تطور المعلومات و التكنولوجيا التي مست جميع نواحي المعاملات المالية و التجارية و بالخصوص المبادلات ،و ما نجم عنها من منافسة شديدة على المستوى التجاري بين المتعاملين من توفير خدمات للزبائن بأسهل الطرق و أسرعها و أكثرها أمانا ، و الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التطورات الا أنها لم تصل بعد الى الحد الدي يمكن القول عنه أن التجارة الالكترونية في الجزائر ترقى الى الدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بمتطلبات عمل النظام النقدي الالكتروني و التجارة الالكترونية .

و يمكن أن يكون للتعامل الالكتروني مستقبل كبير خاصة في ظل توافر المؤشرات التي قد تكون من الأدوات المستعملة في ذلك و التي تظهر في البنى التحتية :

- عدد المتعاملين في شبكة الهاتف النقال اذ يقدر عدد الزبائن المتعاملين الثلاث في الهاتف النقال حسب احصائيات 2008 حوالي 29 مليون[21] . خاصة و أن التجارة الالكترونية تعتمد على الهاتف النقال في تسديد بعض السلع .
- وجود نسبة عريضة من المجتمع يعتمد على الانترنت .

هذا و لا بد من وجود بعض الشروط اللازمة لاستكمال الاطار التقني و القانوني في عمل التجارة الالكترونية في الجزائر للحكم على أداء و فعالية تطور عمل التجارة الالكترونية حتى يكتب لها النجاح و تتمثل هذه الشروط فيما يلي :

- اصلاح و تطوير العمل بنظم الدفع الالكترونية على المستوى البنكي ، و هذا ما يمكن من تطوير العمل التجاري الالكتروني و التسويق الالكتروني و بالخصوص تطوير العمل ببطاقات الدفع الالكتروني و النقود الالكترونية و البطاقات الائتمانية على المستوى البنكي و اتاحة الفرصة للمتعاملين بالسداد الالكتروني للفواتير.
- اضافة الى ذلك تطوير العمل بالتحولات الالكترونية للأموال عن طريق انشاء شبكية بين البنوك ذات فعالية .

21_) بن خديجة منتصف ، محرز نور الدين ، الابتكار و التقليد

❖ تحسيس المؤسسات المالية و البنكية بضرورة تبني الخدمات الالكترونية من خلال تقديم الحوافز كتخفيض الاشتراكات في شبكة الانترنت و تخفيض الرسوم الجبائية على التعاملات الالكترونية بين المؤسسات البنوك .

❖ ضرورة تدخل البنك المركزي باعتبارهالمتحكم في السياسة النقدية من خلال فرض العمل بأدوات الدفع الالكترونية ،وقبول البنوك للتعامل مع المؤسسات التي ترغب في التعامل بالتجارة الالكترونية .

❖ توفير البيئة التشريعية و القانونية المناسبة .

نظرا لزيادة حجم التبادل المعتمد على التجارة الالكترونية على المستى العالمي ، وضعت الجزائر القوانين الي يمكن أن تكون لها علاقة بعمل التجارة الالكترونية من أجل التكيف و المتغيرات الحاصلة في المنظومة العالمية كقانون حماية الملكية الفكرية ، و قوانين اصلاح النظام المصرفي الجزائري ، الا أنه لا توجد قوانين خاصة تنظم عمل التجارة الالكترونية بصفة دقيقة اذ قد يحدث تعارض فيما بين القواعد المنظمة للتجارة و التجارة الالكترونية ، حيث تعد هذه القوانين و الاجراءات غير قادرة على مواكبة التقدم المالي و التكنولوجي السريع عبر الوسائط الالكترونية . و عليه و من أجل تشجيع العمل بالتجارة الالكترونية لا بد أن تضع الحكومة الجزائرية أطر قانونية لنظم العمل و العلاقات بين المتعاملين في التجارة الالكترونية سواء كانوا بنوك أو مؤسسات مصدرة لأدوات الدفع الالكترونية أو مؤسسات تتعامل بالتجارة الالكترونية أو أفراد ، بالاضافة الى تنظيم الأطر القانونية التي تحدد مسؤوليات الجهات المشرفة على أعمال التجارة الالكترونية و مصدري البطاقات بهدف حماية جميع الأطراف خاصة فيما يتعلق بالحقوق الفكرية و أمن المعلومات و القواعد المنظمة للجباية على أعمال التجارة الالكترونية و غيرها من المسائل المتعلقة بهدا المجال .

الا أنه توجد عدد من الصعوبات التي تواجه عمل التجارة الالكترونية في الجزائر على جميع النواحي :

❖ عدم وجود أنظمة دفع الكترونية دات كفاءة و يمكن أن يعتمد عليها الأفراد أو المؤسسات في التسديد عند التعامل الكترونيا ، فالبطاقات البنكية التي تم إصدارها من طرف البنوك الجزائرية - **BEA.BDL.CNEP** - **لا تستعمل إلا في عملية الإطلاع على الرصيد أو السحب.**

❖ **اضافة الى ذلك لا يوجد حسب ما هو متوفر من معلومات اعتماد للمؤسسات المصدرة للبطاقات الدفع العالمية كفيزا كارد، ماستركارد في الجزائر و عدم وجود شبكة ربط بين البنوك ذات الكفاءة العالمية كفيزا كارد ، ماستر كارد في الجزائر .**

❖ **أما على مستوى مزودي خدمات الانترنت فنجد ارتفاع تكاليف الربط بشبكية الانترنت و الانقطاعات المتكررة التي تحدث و التي أصبحت من الأسبا ب المعيقة لعمل التجارة الالكترونية ، بالاضافة الى احتكار الدول للجانب الأكبر من مزودي خدمة الانترنت و عدم وجود منافسة .**

❖ **و بخصوص الأفراد فانه توجد نسبة كبيرة منهم غير قادرين على استخدام أجهزة الاعلام الآلي و الانترنت بالخصوص ، بل و أكثر من ذلك لا يملكون بطاقات دفع بنكية ، اضافة الى ارتفاع تكاليف الحصول على أجهزة الكميوتر.**

❖ **أما المؤسسات الاقتصادية ، فأغلبها لا تمتلك مواقع الكترونية و غير مرتبطة بالأنترنت .**

➢ فوائد اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر :

نظرا لحجم المعاملات التي تتم عبر التجارة الالكترونية في العالم و التي بلغت في السنوات الأخيرة مبالغ ضخمة جدا وصلت الى ملايير الدولارات فان اعتماد التجارة الالكترونية بالجزائر يمكن أن يكون مكسب لاحداث تنمية اقتصادية فعالة باعتبارها ضرورة حتمية لا بد من انتهاجها خاصة في ظل تزايد حجم المعاملات و سرعتها ، حيث تمكن الشركات الوطنية من :

❖ الاحتكاك و اقامة علاقات مع الشركات العالمية و الاطلاع على آخر التطورات و فتح آفاق للولوج الى الأسواق العالمية .

❖ الاستفادة من الخدمات و السلع التكنولوجية التي تعرضها المؤسسات العالمية و تطوير العمل المصرفي بما يتوافق مع متطلبات التجارة الالكترونية [22].

❖ كما تعد التجارة الالكترونية أداة فعالة في تطوير الصادرات من خلال التعريف بالسلع المحلية عبر الشبكة .

❖ تحقيق الفعالية التجارية بهدف الوصول الى أعلى مستوى من النجاعة في الانتاج و التوزيع باستخدام الطرق العصرية الي تعتمد على تكنولوجيا الاعلام و الاتصال [(2)].

22_) كمال رزيق ، فارس ، التجارة الالكترونية و ضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة ، جامعة سعد ،

الخاتمة :

ان تطور تكنولوجيات المعلوماتية و نظم الاتصالات الحديثة أدى الى خلق اقتصاد رقمي قائم على انتاج المعرفة و مرونة و سرعة تبادل المعلومات دون اعتبار للحواجز الزمانية و المكانية و بأقل التكاليف ، و هذا ما جعل هذا القطاع يستقطب اهتمام المؤسسات الاقتصادية و يحفزها على ادماج هذه التكنولوجيات في مختلف أنشطتها بما فيها الأنشطة التجارية . ففي ظل التغيرات التي شهدها العالم اثر توسع استخدام التكنولوجيات الحديثة نشأت التجارة الالكترونية و التي تعتبر أهم الآثار البارزة للثورة المعلوماتية . غير أنه و من أجل تفعيل دور التجارة الالكترونية في تحقيق التنمية المستديمة كان من الضروري تحديث و تطوير نظم الدفع التقليدية باعتبارها البنية الأساسية للمعاملات التجارية الالكترونية ، و في هذا الاطار ظهرت وسائل الدفع الالكترونية من أجل تسهيل المعاملات و المبادلات التجارية و خلق حلقة الوصل بين الأفراد والمؤسسات المتعاملة بالتجارة الالكترونية و المؤسسات المالية و المصرفية .

و الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة الى توفير البيئة المناسبة لتنامي التجارة الالكترونية ، خاصة و أنها تعتبر مكسب لاحداث تنمية اقتصادية شاملة ، الا أنه و بالرغم من وجود نية التطوير لم تكن مجهوداتها فاعلة و لم تصل الى النتائج التي كان مرجوا تحقيقها . فمعظم الأنظمة المصرفية و البنوك الجزائرية لا تزال تتعامل بنظم الدفع التقليدية و ان وجدت النظم الالكترونية يكون التعامل بها محدود أو شبه معدوم .

النتائج المستخلصة :

- ضعف البنى التحتية ، فمستوى تطور تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في الجزائر ، و ان قورن بالدول الأخرى ، مازال ضعيف فالهواتف النقالة على سبيل المثال مازالت في جيلها الأول .
- سيطرت البنوك العمومية ، أي عدم فتح المجال للقطاع الخاص ، خاصة و كما ذكرنا سابقا أنه يعتبر قطاع محفز لتوسيع الخيارات و تقديم خدمات متنوعة و ذات جودة عالية .
- عدم توفر الجزائر على اليد العالمة المؤهلة لخلق و تشغيل الأعمال و التجارة الالكترونية .
- عدم امتلاك المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الثقافة و الثقة في المعاملات الالكترونية ، و قد يرجع ذلك لعدم فتح الدولة للمواقع و الفضاءات المعرفة بأهمية و مزايا توظيف التكنولوجيات الحديثة .
- عدم تخصيص الدولة الجزائرية لقطاع تكنولوجيا الاعلام و الاتصال الغلاف المالي اللازم للقيام باحداث التغيير و التوسع أكثر في تقديم خدماتها .
- عدم وجود البيئة التشريعية و القانونية المدعمة و المأطرة للتجارة الالكترونية من أجل اكساب التعاملات التجارية الالكترونية حد معين من الأمان و القبول ، و ان وجدت تكون غير دقيقة أو غير صريحة .

الاقتراحات :

- خوصصة القطاع المصرفي الجزائري ، و القيام بالاصلاحات اللازمة لدمج هذا القطاع الحساس في الاقتصاد الافتراضي .
- محاولة الدولة الجزائرية خلق مجتمع المعرفة من خلال تنظيم دورات تكوينية و دمج برامج تعليم الاعلام الآلي في المسار الدراسي .
- تنظـــيم دورات تحسيسية و توعوية تحفز المؤسسات الاقتصادية و المالية بضرورة تبنـــي و توظيف تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في أنشطتها المختلفة مثل فتح مواقع الكترونية مخصصة للتعريف بهذه التكنولوجيات و بيان فوائدها .
- توفر الارادة الوطنية أو القيادة الالكترونية التي تضع ضمن أولوياتها تطوير قطاع البريد و المواصلات و تضع استراتيجيات طويلة و متوسطة المدى لزيادة الاستعداد الالكتروني للجزائر.
- تخصيص أغلفة مالية معتبرة لتشجيع البحث العلمي و ارساء البنى التحتية اللازمة لخلق محيط الكتروني متفاعل و متطور .